إشراف: عزة نصر

قطار الخصخصة.. إلى أين؟

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الخصخصة وتعددت الآراء وتباينت الأقلام في تناول تلك القضية بين مؤيد ومعارض ولقد ظل برنامج الخصخصة عبئاً على الاقتصاد المصرى لسنوات طويلة نظراً لمروره في نفق الفساد والإفساد على طوله وظلمة طريقه ليخرج منها بظاهرة الأيادى المرتعشة وهو أمر نرجو له ألا يستمر.

«العالم اليوم» مع بداية العام تطرح هذه القضية على قطبين من رجال الصناعة، الأول يمثل اتجاه الحكومة ومعروف عنه رشد الرأى وتمكنه من علوم الإدارة وقدرته على العبور بالشركات المتعثرة من الفشل إلى النجاح وهو المهندس عادل الموزى رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

الثانى يمزج بين واقع الصناعة بالإضافة إلى خبرته في مجال العمل العام وهو رجل صناعة وعضو مجلس إدارة بالشركة القابضة للصناعات الهندسية سابقاً لمدة ثلاث دورات متتالية، وله خبرة في إدارة الشركات متعددة الجنسيات ومنفتح على الاتحاد الأوروبى على وجه الخصوص التجربة الألمانية في خصخصة الجانب الشرقى بأكمله من أسطورة وحدة الألمانيتين وهو د.نادر رياض.

في البداية طرحنا عدة تساؤلات للمهندس -عادل الموزى رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية حول عناصر القوة في تطبيق خطة تصنيع مصر ورؤيته حول استئناف برنامج الخصخصة وغيرها من الاستفسارات المتعلقة بتلك القضية.

المهندس عادل الموزى: ضرورة الإبقاء على الشركات التى تنتج سلعاً استراتيجية

الدكتور نادر رياض: يجب أن يهدف برنامج الخصخصة لدعم مسيرة الصناعة المصرية

□ المهندس عادل الموزى رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، ما عناصر القوة في تطبيق خطة تصنيع مصر طبقاً للتجربة المصرية؟

■■ لقد تبنت ثورة يوليو 1952 ثورة صناعية كبيرة في نهاية خمسينيات القرن الماضى اتسمت بالنظرة الشاملة في استهداف التكامل الصناعى وأنشأت العديد من المصانع والتى شكلت قاعدة أساسية في خدمة الاقتصاد القومى لمدة أربعة عقود على الأقل غير أن التجربة شابها بعض القصور في عدم إعطاء بعض جوانب التخطيط الصناعى الاعتبار الكافى وذلك مثل أعمال التصميم والبحوث والتطوير والتصنيع المحلى وأخيراً فقد تعرضت التجربة منذ بداية التسعينيات لتهديدات خطيرة تسبب فيها إحجام الدولة عن الاستثمار في الشركات وفتح السوق على مصراعيه أمام المنتجات الأجنبية في وقت كانت المنتجات المصرية قد فقدت قدرتها على المنافسة من حيث السعر والجودة لتقادم المصانع والتكنولوجيات ولم يقدم القطاع الخاص حجماً ملائماً من الاستثمارات في مجال الصناعات الثقيلة التى تبنتها الحكومة في منتصف القرن الماضى.

□ ما الخصخصة في مفهومها الصحيح من وجهة نظركم؟

■■ الخصخصة في مفهومها الصحيح هى توسيع قاعدة ملكية الأصول المملوكة للدولة بإشراك القطاع الخاص في ملكيتها بهدف توفير استثمارات جديدة وتطوير الإدارة والارتقاء بمستوى أداء الشركات بصفة عامة من خلال هذه الأساليب.

والخصخصة لا تعنى التخلص من الأصول المملوكة للدولة بأى وسيلة أو بدون ضوابط على عملية البيع وتحقيق الشفافية والحصول على القيمة العادلة وكذلك ضمان دخول مستثمرين جادين تتوافر لديهم الإمكانيات التكنولوجية والمادية والخبرة في مجال تطوير الأصول التى يتملكونها أو يشاركون في تملكها.

□ ما رؤيتكم لتوجه الخصخصة بصفة عامة في مصر؟ وهل يشمل ذلك خصخصة جميع الأصول الصناعية المملوكة للدولة أم الإبقاء على جانب من ذلك حرصاً على البنية الأساسية للصناعات المصرية؟

■■ لقد توقفت الخصخصة في مصر تقريباً منذ عام 2008 وقد اشتملت أساليبها منذ تطبيقها في منتصف التسعينيات من القرن الماضى وحتى توقفها على عدة بدائل ففى بعض الحالات طرحت نسب محدودة من رؤوس أموال الشركات بالبورصة، وفى حالات أخرى تم بيع الشركات بالكامل لمستثمر رئيسى بينما تم الجمع بين الأسلوبين في حالات أخرى وفى بعض الحالات احتفظت الحكومة بنسبة من رؤوس أموال الشركات المباعة في حوزتها.

□ ما رؤيتكم لما تبقى من شركات تابعة للقطاع العام وكيف يمكن الاستفادة من بعضها فتستثنى من الخصخصة؟ وما أهم تلك الشركات؟

■■ ما تبقى من شركات تابعة للقطاع العام فالحكومة بصدد إصدار قانون إدارة الأصول المملوكة للدولة وهو يستهدف الحفاظ على ما تبقى من هذه الأصول والعمل على تطويرها والفصل الكامل بين ملكية الدولة والإدارة بما يضمن التحرر الكامل للقطاع وعدم تأثر أدائه بالعوامل السياسية والاجتماعية، ويعنى آخر إدارته على أصول اقتصادية سليمة.

وفى رأيى أنه لو تم استئناف برنامج الخصخصة مستقبلاً فيجب الإبقاء على الشركات التى تنتج سلعاً استراتيجية كالأسمدة والأسمنت والسكر والعمل على تقويتها ودمجها في كيانات كبيرة قادرة على المنافسة والبقاء، كما يمكن الإبقاء على بعض الكيانات التى توفر السلع الغذائية للجمهور غير أنه ليس من المتصور أن تبقى الدولة على شركات التجارة الداخلية والشركات الهامشية الأخرى والتى لا تستطيع المنافسة ولا يتصور أن تبقى بجوار الكيانات الكبيرة التى يديرها القطاع الخاص والتى تعمل في هذا المجال وقد يكون أحد الحلول هو دمج هذه الشركات في كيان واحد ودراسة أوضاعها بعد هذا الدمج.

□ كيف ترون دور شركات قطاع الأعمال العام في ضبط إيقاع السوق لاسيما وأن هناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك على سبيل المثال قطاع الأسمدة؟

■■ ضبط إيقاع السوق يرتبط أساساً بعوامل العرض والطلب وطالما حدث التوازن المطلوب بين هذه العوامل فسيؤدى ذلك بالضرورة إلى حرية تدفق السلع وانضباط أسعارها على ألا يغيب دور أجهزة الرقابة لمنع الممارسات الاحتكارية بين المنتجين والموزعين ويبقى دور شركات قطاع الأعمال عاملاً مساعداً في ضبط إيقاع السوق حيث لا يتصور أن تنضم هذه الشركات إلى أى تكتلات احتكارية باعتبارها خاضعة لرقابة لصيقة من الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن بعض السلع التى يتصور أن بها فجوة بين الإنتاج والاستهلاك تخضع لتصور خاطئ فنحن ننتج ما يكفينا من الأسمدة ونصدر 60٪ من هذا الإنتاج وننتج ما يكفينا من الأسمنت بل ما يزيد على هذا الاستهلاك وأن الأزمات التى تحدث في هذه السلع ترجع إلى ممارسات ترتبط بالتوزيع والتجارة واستمرار الحكومة في تحديد أسعار الأسمدة والتحكم في توزيعها وإذا ما تم تحرير هذه التجارة فستختفى هذه الأزمات بالقطع وقد كان الوقت ملائماً لهذا الإجراء عندما اقتربت أسعار الأسمدة العالمية من الأسعار التى تحددها الحكومة لتوريد الأسمدة إلى بنك الائتمان الزراعى وفيما يختص بالأسمنت فالوقت الحالى يؤكد أنه ليس هناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك فسوق الأسمنت يشهد ركوداً كبيراً تضطر معه شركات الأسمنت لتحجيم انتاجها مع أن باب التصدير مفتوح أمامها.

□ هل يوجد ما يمكن تسميته بحق الأجيال القادمة في عوائد الخصخصة؟ وما رؤيتكم لمسألة الصكوك الشعبية ولماذا عزف عنها؟

■■ مسألة الصكوك الشعبية كانت أسلوباً من أساليب الخصخصة أخذت بها في تجارب بعض الدول وتم صرف النظر عنها نتيجة للرفض الذى قوبلت به على ضوء الحوار المجتمعى الواسع الذى جرى بشأنها.

ولأن اشكالية الخصخصة تتطلب وجهة نظر تجمع بين واقع الصناعة وطموحاتها إلى جانب القدرة على المشاركة بفاعلية في إدارة بعض الشركات التابعة للقطاع العام.

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى وعضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية سابقا لمدة ثلاث دورات سألناه حول سبب صعود وسقوط خطة تصنيع مصر وأسباب تعثر قطار الخصخصة بالإضافة إلى تجارب بعض الدول التى نجحت في تطبيق برنامج الخصخصة.

□ ما سبب صعود وسقوط خطة تصنيع مصر قبل مرحلة التحول؟

■■ في نطاق الإلمام بأهمية الصناعة في تطوير اقتصاديات الدول الحديثة، انطلقت مصر منذ بداية العقد الرابع من القرن العشرين في إقامة عدد من المشروعات الصناعية الكبرى من خلال بنك مصر وعدد من المستثمرين ذوى الحس الاقتصادى الوطنى.

وقد كان من الطبيعى أن تهتم ثورة يوليو بضرورة التوجه القومى نحو الصناعة، حيث شهدت الفترة من عام 1955 -1959 نهضة صناعية بعد أن أخذت بأسلوب التخطيط الصناعى العلمى الدقيق وبدأت بالخطة الخمسية الأولى للتصنيع معتمدة في توجهها على تكامل صناعات البنية الأساسية اللازمة لقيام صناعات متطورة فيما بعد، فنجد أنها انشأت صناعة الحديد والصلب وأقامت معها معهد الفلزات ليكون أداة البحوث والتطوير المصاحبة لها وأقامت صناعات الأسمنت ومعها صناعة المسبوكات والمكورات من الحديد اللازمة لها وصناعة الألومنيوم من خام الألومنيوم وهى صناعة تعتمد على الطاقة الكهربائية والمحروقات وذلك على أكتاف السد العالى بما له من منتج طاقة كهربائية، كما أقامت صناعة الدراجات والموتوسيكلات والسيارات وهى منظومة جميلة متدرجة تنمو مع احتياجات الفرد في كل مرحلة، كما أقامت صناعة الزجاج والبللور وصناعة السيراميك والخزف وصناعة الغزل التى تقوم عليها صناعة النسيج وأقامت صناعات دوائية ومعها صناعة العبوات الدوائية اللازمة لها وصناعات سحب الحديد ليصبح حديد تسليح لتنطلق صناعة التشييد والبناء وصناعة سحب النحاس وتحويله إلى خيوط رفيعة قابلة للجدل لتقوم عليها صناعة الأسلاك الكهربائية متدرجة إلى أسلاك التليفونات والاريال وغيرها حتى صناعة الكابلات الناقلة للقوى الكهربائية المحركة كما أقامت ترسانة لصناعة السفن على أسس من التحديث والتطوير.

كما شهدت هذه الفترة اهتمام الدولة بإنشاء آلية مبهرة متميزة لإعداد كوادر من المهندسين لإدارة هذه الشركات وأعدت لذلك معهداً لعلوم الإدارة ليستكمل منه المهندس تأهيله ليصبح مديراً ناجحا تحت مفاهيم القطاع العام، كما أقامت صناعة المراجل البخارية - إطارات السيارات- المحولات الكهربائية ومخفضات الجهد - الأغذية المحفوظة من الخضراوات والمربات-تصنيع أسماك الماكريل والساردين -صناعة اللمبات الكهربائية ولمبات النيون - صناعة التليفزيون والراديو وصناعة تجميع الجرارات الزراعية وأجهزة الحصاد والدريس.

والأمر ليس بخاف أن منظومة الصعود بدأت تتكامل ومعها عوامل القوة والقدرة على صناعة مستقبل صناعى يسبق دول الشرق الأقصى وتركيا ويسير جنباً إلى جنب مع النموذج الهندسى الواعد، إلا أن عوامل الخلل بدأت تدب مع حركة التأميمات في بداية الستينيات التى قضت على الصناعات الوطنية ذات الملكية الخاصة وضمتها لصناعات القطاع العام، وبذلك ارتكبنا أول الأخطاء الفادحة بالقضاء على المنافسة وهى صانعة التقدم والإبداع على مر العصور وانعطفنا إلى منعطف الاحتكارات القبيحة حيث بدأنا ندخل في عدم كفاية الإنتاج للطلب عليه مع زيادة طموحات الشعب في الحصول على سلعة رخيصة وجيدة، فبدأنا نحتاج إلى الواسطة وأحياناً إمرار مظروف تحت الطاولة للحصول على سيارة أو جهاز تكييف أو خط تليفون أو كمية تجارية من الثلاجات أو الغسالات أو المكاتب المعدنية ومشتقاتها، بالإضافة إلى تدخل الدولة في عدد من الأنشطة الاستهلاكية لمجرد الالتزام بتملك كل ما يمس حياة المجتمع.

وبذلك أضيف للخلل عنصر فساد حيث تمت التفرقة بين التجار والموزعين من المصريين بتصنيفهم إلى من هم أصحاب الحظوة ومن هم دون ذلك، وبذا زاد الفارق بين طبقات التجار والموزعين كما أصبحنا نرى نماذج غير مسبوقة في منظومة التصنيع والتسويق مثل تحميل سلعة غير مطلوبة على سلع أخرى أكثر طلباً مثل أن تضطر لشراء طقم شوك وسكاكين إذا أردت أن تشترى حلة منزلية بالبخار أو أن يرتبط توزيع الحديد على حصص الأسمنت مع أنه من المعروف أن تجار الأسمنت يختلفون عن تجار حديد التسليح.

ثم بدأنا نرى أن الخامات الصناعية من الصاج والنحاس وأسلاك اللحام وآلات الورش لا توزع إلا عن طريق جهة رقابية عليها أولاً أن تتحقق من احتياج طالب هذه السلعة أو المعدة لاستعمالها استعمالا فعليا في مصنعه وعليك أن تنتظر إلى أن تصل بك سفينة الروتين التى هى بلا شراع إلى شاطئ الموافقة السنية على طلبك كما لو كان بيع هذه الأسلاك والمعدات عن طريق التجار إلى الصناع أمر يهدد أمن الدولة، ثم جاءت الطامة الكبرى مع حدوث زلزال النكسة حيث سحبت الدولة كل اهتماماتها عن الصناعة وحتى طموحاتها في التصنيع الحربى من طائرات القاهرة 300 والميج 21 والصواريخ القاهر والظافر لتكتفى ببرنامج إعداد الدولة للحرب ويسقط عن اهتماماتها ما دون ذلك دون أن تهتم بأن تشجع الخط الثانى من الصناع المصريين ذوى الرأسمالية الوطنية لتمتص آلافا من الخريجين كل عام وبذا جد جديد ألا وهو تراكم البطالة جيلاً بعد جيل، وتزايدت البطالة المقنعة حيث إن الدولة لجأت إلى تعيين الخريجين في المصانع وغيرها من وحدات القطاع العام دون التقيد بالاحتياجات اللازمة ودون التزام بالتخصصات الفنية اللازمة وحتى دون توفير مكاتب وأماكن عمل لهم.

□ ما الخصخصة في مفهومها الصحيح؟

■■ إن الاتجاه للأخذ بمفهوم الخصخصة اتجاه عالمى أخذت به الدول الرأسمالية وأيضا الدول الاشتراكية لأنه ثبت باليقين أن الدول والحكومات هى جهة إدارة وليس جهة استثمار، والإدارة في هذه الحالة تعنى تهيئة المناخ للاستثمار دون الدخول فيه بمعنى وضع القواعد المنظمة لعمل البنوك والبورصات وأسواق المال والقوانين والتشريعات المنظمة للشارع الصناعى والتجارى والمنظمة لعدم حدوث حالات احتكار أو تواطؤ ضد مصلحة المستهلك، بينما تترك المجال واسعاً للمتنافسين من أبنائها ومن الخارج أيضا ليتبارى كل منهم سعياً لتقديم الأفضل في خدمة المستهلك والعميل ليبقى في النهاية هو المستفيد من اكتساب ثقة السوق.

والخصخصة في مفهومها الصحيح كما رأيناها تتم بنجاح في دول أخرى كانت بأن تقوم الدولة بالعزوف عن الملكية العامة في عدد من المجالات وذلك بتحويلها إلى ملكية خاصة ناجحة وقابلة على الاستمرار والتطور، وقد رأينا ذلك في أفضل صورة في أعقاب الوحدة الألمانية بين شطريها شرقاً وغرباً حيث كانت ألمانيا الشرقية ترزخ تحت حكم شيوعى قاس بحيث تملك الدولة جميع الأراضى والمنازل والعقارات والأنشطة والفنادق والمحال التجارية والصناعات الثقيلة والخفيفة، وقد أعلنت ألمانيا الموحدة منذ أول يوم لها أنها على استعداد لتيسير الحصول على قروض منخفضة الفائدة لمن يرغب في شراء أنشطة في ألمانيا الشرقية وخصصة في أول مرحلة 160 مليار مارك لهذا الغرض تنامت بعد ذلك لتصل إلى 1600 مليار مارك قروضا ميسرة.

إذاً فإن الخصخصة تحتاج تمويلا تتم بصورة موسعة وسريعة الواقع إلا أن هذا التمويل قابل للاسترداد في مدد تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، وقد رأينا أن الحكومة الألمانية والجهاز المصرفى قد استرد جميع الأموال التى طرحها للتمويل من قبل، وبذا فإن الدولة دخلت ممولاً لتسترد قيمة التمويل دون أية تكلفة إضافية، أما نتيجة ذلك فإن كثيراً من الصناعات العملاقة والصغيرة أيضا سارعت بشراء مصانع في ألمانيا الشرقية وطورتها أو نقلت إليها مصانعها الموجودة سابقاً بالجزء الغربى لتستفيد من التمويل المنخفض وأيضا فترة الإعفاء الضريبى التى امتدت إلى عشر سنوات للصناعات الاستراتيجية.

فها نحن نجد أن صناعات السيارات الكبرى الألمانية قد نقلت مصانعها لألمانيا الشرقية جزئياً أو كلياً وانتقلت مصانع طاقة الرياح لتنتشر طواحينها في ألمانيا الشرقية حيث تشتد الرياح، والأمثلة على ذلك كثيرة بما لا يسمح به المجال، ولكن الدرس المستفاد أن الدولة التى تتجه إلى الخصخصة عليها أن تتيح لأبنائها وسائل الإغراء لإقامة صناعات متطورة على أنقاض الصناعات المتقدمة.

كما يجب ألا يغيب عنا أن شروط الخصخصة بهذه المزايا المغرية يجب أن تتم في إطار التمسك بنوع الصناعة القائم باعتباره جزءا من المنظومة الصناعية بحيث لا يتم الموافقة على تغيير النشاط الصناعى إلا ضمن المجموعة الهندسية التى يقع في إطارها هذا النشاط، كما أن التقييم لبيع هذه المصانع يجب أن يخضع لمفاهيم الصناعة ذاتها فتقيم الأراضى باعتبارها أراضى صناعية وليس باعتبارها أراضى للبناء، كما أن الحفاظ على العمالة وتدعيمها بعناصر جديدة شرط لازم يتكامل مع قواعد الإحالة للمعاش المبكر وذلك بصرف تعويض مالى تقره وزارة العمل بالتفاهم مع النقابات والاتحادات المختلفة والذى يرتبط من ناحية بمدة خدمة العامل ومن ناحية أخرى بالسنوات المتبقية له قبل لإحالة للمعاش.

كل هذه أمور لازمة لوضع أساس سليم لبرنامج الخصخصة الصناعى، أخذاً في الاعتبار أن حصيلة البيع يجب أن تصب في دعم ذات القطاع الصناعى المحصلة عوائد البيع منه بمعنى أن المصانع التابعة للكيماويات تصب حصيلتها في دعم برنامج تأهيل الصناعات الكيماوية توطئة لخصخصتها بعد ذلك ونفس الشيء في مجموعة الصناعات الهندسية والصناعات المعدنية وصناعة الحراريات والمحروقات.. إلخ.

كما أن هناك نوعا آخر من الخصخصة يمكن إتاحته ألا وهو خصخصة الإدارة دون انتقال الملكية جزئياً أو كلياً ومثال ذلك الفنادق والمنشآت السياحية والسفن والصناعات التى تحتاج لخبرة تخصصية في تطويرها.

□ ارتفعت بعض الأصوات مؤخراً تقترح بأن تحتفظ الحكومة بسهم ذهبى بالشركات التى يتم تخصيصها وبذا يمكنها التدخل لتصحيح المسار.. ما رأيكم؟

■■ حتى لا يحدث خلط بين مفاهيم جديدة وأخرى مستقر التعامل بها، فإنه يجب أن نبحث عن مسمى آخر غير السهم الذهبى، إذ إن مصطلح السهم الذهبى يستعمل في حالة إعادة تقييم شركة قائمة بما ينتج عنه من رفع لقيمة أصولها عن القيمة الدفترية، وبذا فإنه عند دخول شركاء جدد فإن الشركاء القدامى يمنحون اسهماً مجانية بقيمة الزيادة في قيمة الأصول تسمى أسهماً ذهبية بمعنى أنهم لا يدفعون مقابلها ثمناً باعتبارها نتيجة عمل ونشاط وجهد المؤسسة التى هى في حوزتهم وتحت قيادتهم الرشيدة بدليل زيادة قيمة هذه الأصول زيادة كبيرة، أما الشركاء الجدد فلا يأخذون هذه الميزة باعتبارهم مستجدين.

أما توجه السؤال فإنما مغزاه أن تحتفظ الدولة في حالة الخصخصة بنسبة من قيمة البيع أو من قيمة الشركة تسمح لها بالتدخل في الإدارة تحت مسمى تصحيح المسار أو ما هو خلاف ذلك.

فمن المعروف أن إدارة الشركات يتولاها ممثل الأغلبية بمعنى من يملك أرصدة 51٪ أو يزيد كما أنه من المعروف أن الدولة إن شاركت بما قيمته 25٪ أو أكثر في رأسمال أى نشاط فإن هذا النشاط يخضع لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات الذى تطبق عليه مفاهيم القطاع العام.

خلاصة القول إنك لن تجد مشتريا لإحدى مؤسسات القطاع العام إلا أن بقيت حصة القطاع العام بحدها الأقصى في حدود 24٪ والمغالاة في ذلك ستشكل عنصراً طارداً أمام أى مشتر ذى توجه اقتصادى سليم.

فلو كان القطاع العام يريد الاحتفاظ بمؤسسة ما فعليه أن ينجحها أولاً إما ليحتفظ بها كقوة داعمة لباقى القطاع أو ليبيعها بسعر مشرف باعتبار أن فائض الربحية هو أحد العوامل المهمة في تقييم سعر بيع النشاط ليضخ بعد ذلك قيمتها في باقى القطاع ليصلح بذلك من شأنه.

كما يجب ألا ننسى أن قواعد تشكيل مجالس إدارات الشركات التابعة للقطاع العام تختلف عما هو متبع في القطاع الخاص أو عالمياً، ففى القطاع العام يكون هناك أعضاء من مجلس إدارة منتخبين عن العاملين بحيث يمثل مصلحة العاملين بغض النظر عن كونها جزءاً من مصلحة الشركة من عدمه.

كما أن تواجده هذا يشكل تعارض مصالح بين كونه عضو مجلس إدارة أى مدير من المستوى الأعلى وبين كونه عاملاً من المستوى العمالى الفنى التنفيذى الذى لا يمت للإدارة بصلة، كما أنه في أكثر الأحيان ينقل مداولات مجلس الإدارة إلى العمال رغم طبيعتها السرية سعياً وراء الحصول على تأييد عمالى محبطاً بذلك كثير من القرارات التى لا يجب تداولها قبل صدورها.

وخلافاً لذلك فإن مجالس إدارات شركات القطاع الخاص تضم أصحاب المصالح الحقيقية والفعلية ممثلين لرؤوس أموالهم ولها أن تضم عضوين من ذوى الخبرة كما لها أن تنتدب لحضور مجالس الإدارات ممثلين لخبرات تخصصية على ألا يكون لهم حق التصويت كما أنهم ملتزمون بقانون الشركات المساهمة واللوائح المالية والتنظيمية المعتمدة وكذا قوانين ولوائح البورصة وسوق المال، وهو أمر يختلف في توجهه وأيضا في فاعليته عن وجود تدخل حكومى من خارج الشركة ممثلاً في الجهات الرقابية أو العمالية بحيث تعلو إرادتها على جميع الإرادات.

فهذا الأمر فيه مفسدة ويفتح الباب واسعاً أمام انهيار تلك الشركات.

ولا يستطيع أى منصف إلا أن يقول إن قوانين الدولة الخاصة بالعمل والعمال والبيئة والجمارك استيراداً وتصديراً تكفى تماماً لضبط إيقاع العمل داخل هذه الشركات المخصخصة، بل أكثر من ذلك فإن وزارة التجارة والصناعة وأيضا جهاز حماية المستهلك وجهاز المنافسة ومنع الاحتكار يملكون الأدوات اللازمة والكافية لضبط إيقاع السوق وتحجيم أى تعاملات منفلتة ينجم عنها ضرر أو مساس بالمصلحة العامة أو يمس مصلحة السوق.

□ لماذا تعثر قطاع الخصخصة؟

■■ بداية يجب أن نعى أن الاقتصاد لا يعترف بـ«المطلق» ومن هنا فإننا نشهد تطوراً في مفهوم «الاقتصاد» سواء من ناحية الأيدولوجية أو من ناحية التطبيق والآليات المستخدمة.

واستناداً إلى تجربة الماضى وبالذات بالنسبة لمفهوم «الخصخصة» فإن الأمر تحول على مدى العقدين الأخيرين، من مجرد التحول بملكية عناصر الإنتاج من الملكية العامة إلى الخاصة دون وعى حقيقى بأن عملية التحول هذه تتطلب ضوابط ومعايير دقيقة حتى يتم هذا التحول لمصلحة الآراء الاقتصادية السليمة التى تحقق للمجتمع والوطن العائد الأمثل.

ومن هنا فق ظهرت مسميات جديدة لهذا الإجراء في مقدمتها «الطريق الثالث Third Way» و«الشراكة بين العام والخاص Public-Private Partner-ships» لتؤكد أن الأمر يعنى بالدرجة الأولى الفصل بين إدارة الأصول وملكية هذه الأصول.

لذا فإن التعبيرات الجديدة التى حلت محل «الخصخصة» تؤكد على عدد من الضوابط والمعايير التى تؤخذ في الحسبان، نذكر في مقدمتها: تحديد أولوية الأنشطة التى تخرج من نطاق الإدارة المباشرة للدولة وتحديد الأهداف التى من أجلها يتم التطبيق وعلى الأخص من ناحية زيادة الاستثمارات ورفع كفاءة الانتاجية وزيادة الإنتاج ذى الجودة والارتفاع بالقدرة التنافسية للمنتج. وتحقيق أكبر عائد ممكن للشريكين دون مبالغة أو تهويل، ويدخل في هذا تحديد نسبة المشاركة والحقوق السيادية.

ومما لا شك فيه أن السباق في مجال الخصخصة الذى شهدته الكثير من الدول في أعتاب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق كان لابد أن يتعثر بعد الكثير من التجارب الفاشلة، حيث إن التكالب على الخصخصة -في تلك الحقبة- كان يحركه مجرد الرغبة في التخلص من ملكية الدولة دون مراعاة لأية ضوابط أو معايير اقتصادية، وازداد الأمر سوءاً مع تنفيذ الخصخصة في عدد من المجالات في إطار من السرية والتكتم، بينما الأمر يتعلق بإدارة أصول الدولة مما كان يستلزم الالتزام المطلق بأكبر قدر من الشفافية، علما بأن هذه الشفافية في حد ذاتها تضمن تواجد رقابة إيجابية وتضمن في الوقت ذاته الابتعاد عن الأخطاء سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة.

ومما زاد الطين بلة أن إجراءات الخصخصة لم يتم التمهيد لها باتخاذ إجراءات أساسية تشريعياً وتنفيذياً، الأمر الذى تحول بهذه الإجراءات إلى مجرد وسيلة للتخلص من المؤسسات العامة بصرف النظر عن قيمتها الحقيقية أو الدور المطلوب أن تؤديه بالنسبة للاقتصاد القومى، وازداد الأمر سوءاً بغياب مخطط للاستخدام الصحيح لحصيلة هذا التخلص من الأصول المعنية.

وصاحب الإجراءات المعيبة للخصخصة مشكلة كبرى تتعلق بالعمالة، وبرزت في هذا الصدد مشكلة «المعاش المبكر» دون الاهتمام بتحديد برامج اجتماعية واقتصادية لدعم قدرات الحاصلين على هذا المعاش.

مؤدى ما سبق كله هو أن قطار الخصخصة تعثر نتيجة الانزلاق إلى منعطف الاحتكار في ظل تصفية القطاع الخاص المنافس وهو ما مهد انفراط عقد منظومة الجودة وعدم التوازن في شطرى معادلة مجتمع الكفاية والعدل وتحميل المنتج بأعباء سياسية مثل العمالة الزائدة مع عدم الاهتمام بملف شكاوى العملاء وحرص رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة على التجديد لهم من فترة لأخرى وذلك عن طريق مناظرات سياسية يتقربون بها إلى الحزب الحاكم الاشتراكى دون أى اكتراث بالبعد الاقتصادى للمؤسسة.

وكنا نرى مؤسسات تسرف في إعلانات تليفزيونية عن البطاطين في فصل الصيف الذى يدخل فيه موسم تجديد الثقة بمجالس الإدارات مما حمل تلك الشركات خسائر أطاحت بها، ولم تقم لها قائمة بعد ذلك مثل شركة دوفين للبطاطين، ومثال ذلك الكثير فقد نورد للاسترشاد كيف أن إحدى الشركات الصناعية المنتجة للوازم المائدة من أطباق وخلافه مصنعة من مادة الميلامين قد أسفرت في إعلاناتها مع عدم وجود وفرة في الإنتاج تقابل الطلب مما أدى إلى توجه الطلب لشراء الأطقم الصينى وليس الملامين، وكما نعلم أن أطقم المائدة هى سلعة معمرة تعيش لمدة جيل كامل دون الحاجة لاستبدالها.

وإذا أردنا إعطاء مسمى لهذا الاتجاه المعيب فإنما هو استبدال المعايير الاقتصادية بمعايير الولاء السياسى.

إننا سنسعد جميعاً يوم أن نقف على سياسة جديدة للدولة تشجع فيها أبناءها المصريين على الدخول في الخصخصة دون ثمة تردد وتمنحهم من التسهيلات ما يشجعهم على الإقبال في المجال متحملين المخاطر والأعباء نيابة عن الدولة ليحققوا لأنفسهم نجاحاً صناعياً ومحققين للدولة نجاحاً اقتصادياً ليكون نتاج هذه العملية نجاحاً مزدوجاً.

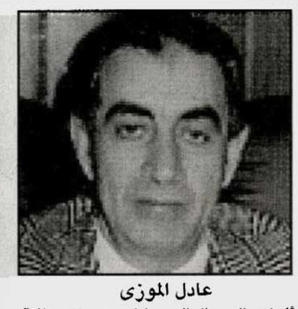

عادل الموزى

نادر رياض